مفتشو البلدية خلال جولاتهم في صبحان

المفتشون خلال جمع العينات

فحص مطابقة العينات لمعايير السلامة

بهدف التأكد من الالتزام بمعايير سلامة المنتجات

البلدية أطلقت حملتها الموسعة لأخذ العينات الغذائية من «صبحان»

العدواني: العملية تتم على مواد عشوائية بصفة دورية باعتبارها إحدى الوسائل الرقابية المباشرة

أطلقت بلدية الكويت حملاتها الموسعة لأخذ العينات الغذائية من المصانع والمخازن الغذائية فكانت باكورة إنطلاقتها في محافظة مبارك الكبير بهدف التأكد من الإلتزام بمعايير السلامة للمنتجات الغذائية واخضاعها للفحص الدوري وضمان صلاحية منتجاتها للاستهلاك الآدمي، حيث نفذت مراقبة الأغذية والأسواق التابعة لإدارة التدقيق ومتابعة الخدمات بفرع بلدية المحافظة حملتها على عدد من المصانع والمخازن الغذائية في منطقة صبحان.

واشارت البلدية أن تلك الحملات ستشمل مناطق الري والشويخ والعارضية الصناعية كونها هي المصدر الرئيسي لتوزيع الأغذية باختلاف أنواعها على الأسواق المركزية والمحال الغذائية في جميع المحافظات.

وترأس حملة البلدية التي إنطلقت في التاسعة صباحا واستمرت حتى منتصف النهار مراقب الأغذية والأسواق ضيدان العدواني بالتعاون مع إدارة العلاقات العامة بالبلدية، حيث جال مفتشي الأغذية على عدد من المصانع والمخازن الغذائية تم خلالها أخذ العينات العشوائية من اللحوم والمعجنات والعصائر والمياه ووضعها في الصندوق المخصص ice box ونقلها إلى المختبرات الصحية لفحصها كيميائياً وبكترولوجياً، مشيراً إلى أنه يتم إرفاق إستمارة إرسال العينات مع العينات الغذائية مبينا بها الرقم ونوع العينة وتاريخ الإنتاج والصلاحية.

وأكد العدواني في تصريح صحافي أن النتائج المخبرية ستظهر خلال مدة أقل من أسبوع وسيتم على ضوءها إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة، لافتا إلى أن عملية أخذ العينات العشوائية من المواد الغذائية تتم بصفة دورية ومفاجئة بإعتبارها أحدى الوسائل الرقابية المباشرة على جميع الأغذية بهدف التأكد من مطابقتها للمواصفات القياسية الكويتية وتطبيق الاشتراطات الصحية في المؤسسات الغذائية إلى جانب تقييم المخاطر الغذائية في المصانع للحد من خطورة التلوث أثناء التصنيع والإعداد والنقل والتوزيع والأخذ بنتائج الفحص المخبري.

رصد مجموعة من المخالفات وتدوينها

الجولات ستشمل مناطق الري والشويخ والعارضية الصناعية كونها المصدر الرئيسي للتوزيع

الدويلة: المفتشون رصدوا عدداً من الاشتراطات الواجبة الالتزام وتعهد المعنيون بالوفاء بها

وقال لقد أظهرت النتائج المخبرية لفحص عدد من العينات الغذائية التي تم أخذها في وقت سابق صلاحيتها للإستهلاك الأدمي إلى جانب عدد من الملاحظات التي يجب أخذها بعين الإعتبار وتنبيه مصدر العينات لتلك الملاحظات منها عدم تدوين المنتج بصورة صحيحة أو واضحة، عدم تدوين عبارة «غني بالفيتامينات «أ» و«د»» باللغة العربية، لافتا إلى أنه قد تم تنبيه بعض أصحاب المصانع والمخازن المعنيين لتنفيذ ما جاء بنتيجة المختبرات الصحية لتنفيذها.

وفي سياق متصل أكد العدواني أن عدد العينات الغذائية التي تم إرسالها للمختبرات الصحية خلال شهر ديسمبر الماضي بلغ عددها 1055 عينة فيما أسفرت الحملات التفتيشية الميدانية عن تحرير 67 مخالفة أبرزها العمل قبل الحصول على الشهادات الصحية أو كونها منتهية الصلاحية، لافتا إلى أهمية حصول العاملين في المجال الغذائي على تلك الشهادات التي تثبت خلوهم من الأمراض المعدي حيث تم توقيف عدد 5 عاملين عن مزاولة عملهم بسبب بعض الحالات المرضية.

بدوره، قال رئيس قسم الأغذية والأسواق علي الدويلة أن المفتشين رصدوا خلال الحملة عدد من الإشتراطات والتي من الواجب إلتزام أصحاب المصانع والمخازن الغذائية بها، مشيرا إلى أنه قد تم تحرير تعهدات للإلتزام بانظمة ولوائح البلدية منها توفير مصايد للحشرات والقوارض إلى جانب ترميم بعض الحوائط التالفة بتلك المصانع الغذائية.

شارك في الحملة رئيس قسم الأغذية واللحوم علي الدويلة ن رئيس قسم الأسواق حزام فهد العجمي، مشرف الأغذية مصطفى الخليفي، المفتشين علي المطير، أحمد أبل، علي عبدالله إبراهيم، سعد عبيد، منتهى منصور، فاطمة الجدي وجمانة الخلب. ومن إدارة العلاقات العامة بالبلدية تموز المنادي وأزهار فاروقي.

يقام في الأزهر الشريف تحت عنوان «تجارب ورؤى مستقبلية»

«التعريف بالإسلام» تمثل الكويت في ملتقى تعليم العربية لغير الناطقين بها

أعلن مدير عام لجنة التعريف بالإسلام جمال الشطي عن مشاركة اللجنة فعاليات الملتقى العلمي الدولي لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، والمقام حاليا بمركز الشيخ زايد بالأزهر الشريف تحت رعاية فضيلة د.أحمد الطيب شيخ الأزهر الشريف في الفترة من 14-2013/1/16م.

وأوضح الشطي بأن لجنة التعريف بالإسلام تشارك خلال الملتقى بورقة عمل تستعرض من خلالها أهمية تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، وتوضح كذلك كيف أن هذه المشروع الثمر عن بزوغ نجم مدارس الجمعة في الكويت قبل ان تتطور الفكرة وتصبح لجنة التعريف بالإسلام كما هي معروفة الآن للعالم كله، والتي بلغ عدد حالات إشهار الإسلام بها ما يزيد عن 59 الف مهتد ومهتدية من شتى الجنسيات، ويركز المشروع على ضرورة المحافظة والعمل بجد واجتهاد على نشر لغة القرآن الكريم.

وتابع الشطي : نحن في لجنة التعريف بالإسلام نحرص على تهيئة كافة الأجواء الصحية الآزمة للمنتسبين بداية من اختيار مدرسين أكفاء ذوي خبرة طويلة في هذا الجانب، والتركيز على المهارات اللغوية، وتعليم التحدث والقراءة الكتابة، مرورا بمناهج وضعت خصيصا بطريقة سهلة ومشوقة، وتطبيق معايير لتعليم الاستماع وفتح الأبواب امام جميع المنتسبين من الرجال والنساء، انتهاء بالجانب العملي والاختبارات.

مشددا على اهمية تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها وقال بانها مسؤولية الجميع معتبرا اللغة وعاء الثقافة وعنوان الهوية، ولغة التواصل والتفاهم بين أصحابها من المسلمين والمتعلمين لها من غير المسلمين.

جمال الشطي

ولفت الشطي إلى ان فصول تعليم اللغة العربية لاقت ترحيبا وإقبالا كبيرا من قبل العديد من رجال السلك الدبلوماسي والعاملين في مجال التجارة والمدربين، ويعد المشروع قنطرة تواصل ما بين الوافدين والمقيمين كونه يسهل وسيلة التخاطب ويساهم في بناء وتعزيز جسور التواصل والذي بدوره يعمل على انجاز الأعمال والمهام، ويحرص على تزويدهم خلال الدورات بمعرفة طبائع البلد المستضيف وهناك الكثير من الفوائد الأخرى التي تعود على جميع الأطراف من وراء هذا المشروع.

وثمن الشطي دور الأمانة العامة للاوقاف في دعمها وتبنيها لمشروع «تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها» بدولة الكويت، حيث زاد التوسع في تطوير اللغة العربية وزيادة عدد الفصول الدراسية بمختلف أفرع اللجنة المنتشرة في كافة المناطق، ويأتي دعم الأمانة العامة للأوقاف لهذا المشروع انطلاقا من أن كون اللغة العربية هي لغة القرآن وهي مدخل للإسلام والتعرف عليه فهي لغة حياة بالنسبة للمسلمين وتاريخ وعادات وتقاليد بالنسبة للبشرية عامة.

واختتم الشطي تصريحه بشكر جمهورية مصر العربية الشقيقة الكبرى على إقامة مثل هذه الملتقيات والتي تعد ارضا خصبة لتبادل المعلومات ووجهات النظر، وتعمل على تضافر الجهود وتحفز تطبيق إدارة الجودة.

استغرب آلية التعامل معها من قبل البلدية

الرشيدي: شركات الأغذية الفاسدة تفتقر إلى أدنى معايير الشفافية

استغرب مرشح المجلس البلدي م.عبد الهادي الرشيدي آلية التعامل من قبل البلدية مع ما اسماه بالشركات «المروجة للسموم» و«الأغذية الفاسدة» و«الأكل المحرم»، والتي تفتقر إلى ادنى معايير الشفافية، وتخلو من اي إجراءات تبث الطمأنينة في نفوس المواطنين والمقيمين، داعيا الحكومة لتضرب بيد من حديد على كل من تسول له نفسه التلاعب بصحة المستهلكين، من أجل زيادة الربح على حسابهم. متسائلا: إلى متى ستتناول الأغذية الفاسدة، ولم يتم الكشف عن واحدة من الشركات المتورطة فيها؟

وشدد على ضرورة وضع حد فاصل للإجراءات الهزيلة المتبعة من قبل البلدية تجاه الشركات المروجة للأغذية الفاسدة، وقال: إن الأمان الغذائي في الكويت مهدداً، مستغربا عدم كشف البلدية عن أسماء الشركات المتورطة في هذا الصدد تجنبا من التعامل معها، وكذلك مستغربا من هذا التستر غير المبرر من قبل البلدية. وقال الرشيدي: أن قضايا تسرب الأغذية غير الصالحة للاستهلاك الآدمي باتت أمرا مثيرا للقلق ويجب أن ينتهي، داعيا الجهاز التنفيذي بتحمل مسؤولياته بهذا الخصوص. واضاف أن «الوقاية خير من العلاج» يجب أن يكون هذا منهجا لعمل الجهاز الرقابي في البلديه حيث أصبح ضروريا أن يعمل الجهاز على الحد من عمليات تسرب الإرساليات قبل ظهور نتائج فحصها المخبري لا أن ينتظر تسرب الشحنات المخالفة ليعاقب الفاعل وذلك عن طريق قيام البلدية بإدارة مخازن لحفظ تلك الإرساليات وتكون تحت إشرافها وإدارتها بحيث لا تكون للتجار أي سلطة عليها لحين ظهور نتيجة الفحص المخبري وعلى الجهاز التنفيذي تنفيذ المقترحات التي من شأنها الحد من تسرب الأغذية الفاسدة بالآلية المناسبة والسريعة. وقال انه أصبح لزاما على الأطراف المعنية سرعة إعادة النظر في القانون 5 لسنة 2005 في شأن بلدية الكويت، وذلك فيما يتعلق بتعديل المادة «34» والمتعلقة بقيمة المخالفات، حيث حددت تلك المادة السقف الأعلى لقيمة المخالفة بألف دينار كويتي فكيف سنكون تلك المخالفة رادعة لمن يقوم بتسريب شحنات غذائية غير صالحة للاستهلاك الآدمي تقدر قيمتها بمئات الآلاف. وأكد أن الجهاز التنفيذي سيظل عاجزا عن الحد من ظاهرة تسرب الأغذية غير الصالحة للاستهلاك الأدمي ما لم يقم بتوفير مخازن لتلك الإرساليات او تعديل المادة «34» من قانون البلديه وان اي إجراءات تأخذها البلدية بخلاف ذلك للأسف لن تكون رادعة ولن تثني أصحاب النفوس الضعيفة من الاستمرار بتكرار المخالفات.

بعد أن تأكدت من أنها تنتقص من حقوقهم

نقابة البنوك: وزارة الشؤون توقف العقود الجديدة للموظفين

عاشور: لن ندخر جهداً في سبيل الحفاظ على مكتسبات العاملين

في كتاب بعثت به وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الى النقابة العامة للبنوك اكدت فيه ان العقود الجديدة التي تم توزيعها على البنوك مؤخرا ليست ملزمة لاصحاب العمل استنادا الى ان العقد شريعة المتعاقدين فانه ليس هناك ما يمنع استمرار العمل في العقود القديمة والمبرمة اساسا بين الموظفين واصحاب العمل دون الزاما عليهم بالعمل بنموذج العقد الموحد المعمول به لدى الوزارة طالما ان ذلك في حدود احكام قانون العمل في القطاع الاهلي وان اية امتيازات اخرى تم الاتفاق عليها بين المتعاقدين اعمالا لاحكام الماده «6» من القانون رقم 2010/6 بشان العمل في القطاع الاهلي.

هذا وجاء رد وزارة الشؤون بعد المطالبات العاجلة التي اتخذتها نقابة البنوك بعد ان عممت وزارة الشؤون على بعض البنوك نماذج جديدة موحدة لعقود العمل.

واكد منصور عاشور ان مطالبات النقابة بوقف تلك النماذج جاء بعد ان تم التاكد من انها تنتقص من حقوق الموظفين خصوصا انها لا تحتوي على اية امتيازات كالبونص السنوي المعمول فيه لدى البنوك وامتيازات التامين الصحي وتذاكر السفر واية امتيازات او بدلات اخرى يتقاضاها كل موظف حسب العرض المقدم له من قبل رب العمل والمتفق عليها في عقد العمل خصوصا وان التوقيع على عقد عمل جديد يعني بالتبعية الغاء العقد القديم، وطمأن عاشور العاملين في البنوك وبالاخص الذين وقعوا على تلك العقود انه جار التنسيق مع بنوكهم على الغاء تلك العقود وكأن لم تكن واستمرارية العمل بالعقود المبرمة سلفا عند تعيينهم حفاظا على حقوقهم ومكتسباتهم. وشكر عاشور رئيس مجلس ادارة النقابة العامة للبنوك جمال الدوسري الوكيل المساعد لشئون العمل على تفهمه لمطالبات النقابة، مطالبا اياه بضرورة مشاورة النقابة كونها الممثل الرسمي للموظفين في البنوك وان القوانين والاعراف تنص على مشاورة العاملين ومن يمثلهم وارباب العمل حين اصدار اية لوائح او قرارات لتنظيم العمل في القطاع الخاص لضمان حقوق العاملين وواجباتهم تجاه ارباب العمل.

منصور عاشور

«تكنولوجيا المعلومات» يشارك في اجتماع للجنة الحكومة الإلكترونية الخليجية بالمنامة اليوم

يشارك الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات في الاجتماع الـ11 للجنة التنفيذية للحكومة الإلكترونية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المقرر عقده في العاصمة البحرينية «المنامة» اليوم ويستمر يومين. وقال الجهاز في بيان صحافي أمس ان جدول أعمال الاجتماع سيتناول موضوعات أبرزها مناقشة وإقرار الاستراتيجية الاسترشادية لدول مجلس التعاون الخليجي في مجال الحكومة الإلكترونية فضلا عن التحضير للاجتماع الثاني للجنة الوزارية للحكومة الإلكترونية بدول المجلس.

وأضاف ان الاجتماع يعنى أيضا بالتحضير لفعاليات المؤتمر الخليجي الثالث للحكومة الإلكترونية وجائزة الحكومة الإلكترونية والمعرض المصاحب لهما والمزمعة اقامتها في دولة الامارات العربية المتحدة هذا العام.

وأوضح ان الاجتماع الذي سيحضره رؤساء هيئات الحكومة الإلكترونية بدول مجلس التعاون الخليجي سيلقي الضوء على تطورات مشروعات الحكومة الإلكترونية مشيرا الى ان اجتماعات اللجنة التنفيذية للحكومة الإلكترونية بدول المجلس تهدف الى تطوير برامج الحكومة الإلكترونية في هذه الدول والتنسيق بين هيئات الحكومة الإلكترونية فيها. وذكر ان اجتماعات اللجنة تعنى أيضا بالاستفادة من تطبيقات الحكومة الإلكترونية المنفذة لتفعيل وتحسين الخدمات الإلكترونية المقدمة للمواطنين والمقيمين علاوة على اتاحتها الفرصة لتقديم وعرض أهم المشروعات والتطبيقات المنفذة في دول المجلس وتبادل الخبرات والاقتراحات فيما بينها في مجال استخدام وتطبيق تكنولوجيا المعلومات في الأعمال الحكومية.